

■ الأردن تستهدف تنشيط النمو الاقتصادي بهوازنة 2020



اقتصادي يفضي إلى وظائف للشباب". ويمثل النمو المتدني وعدم كفاية خلق الوظائف أهم مشكلتان رئيسيتان للمملكة التي تعمل على عدم المساس بالانضباط المالي الهادف لاحتواء دين عام يبلغ مستوى قياسيا عند 94% من الناتج المحلي الإجمالي. تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يتضاعف عجز ميزانية 2020 إلى حوالي 1.3 مليار دينار (1.8 مليار دولار)، في ظل جولة مكلفة من زيادات الأجور تعهد بها الرزاز العام القادم لموظفي القطاع العام. المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصرف)

أكد رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، أن "مسودة ميزانية 2020 التي أجرى إقرارها، تستهدف تنشيط النمو الاقتصادي من أجل توفير فرص العمل وخفض معدل البطالة المرتفع". ولفت الرزاز إلى أن "المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي وليس فرض أي ضرائب جديدة تستلهم توصيات صندوق النقد الدولي كان المحرك الرئيسي لمسودة الميزانية، التي وافق عليها مجلس الوزراء". وكان أدى إقرار الحكومة الأردنية لضرائب أوصى بها صندوق النقد، وأوقدت شرارة احتجاجات في 2018 هي الأكبر خلال سنوات. وشدد الرزاز على أن "توجهنا الآن ليس زيادة الضرائب بل تحقيق نمو

■ الهلوة تستضيف اجتمع مجلس الأعمال البحريني - الروسي



التبادلات التجارية، مؤكدا حرص أصحاب الأعمال الروس ورغبتهم الحقيقية بخلق شراكات ناجحة مع نظرائهم البحرينيين خصوصا في ظل توافر الفرص الواعدة في العديد من المجالات. المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرف)

استضافت مملكة البحرين اجتماع مجلس الأعمال البحريني-الروسي، الذي عقد على هامش المعرض الروسي للسلع والخدمات تحت عنوان: "صنع في روسيا"، وذلك بحضور حشد اقتصادي من الجانبين البحريني والروسي، في مقدمتهم رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس ونائب رئيس غرفة التجارة والصناعة للاتحاد الروسي فلاديمير ديميتريف. وهدفت الفعاليات إلى بحث أطر وآليات تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين الجانبين في جميع مجالات الأعمال. وأعرب ناس عن بالغ اعتزازه لما وصلت إليه العلاقات البحرينية - الروسية بفضل دعم القيادة السياسية في كلا البلدين الصديقين والرغبة الصادقة لتعزيز التعاون الثنائي بهدف تحقيق الأهداف المشتركة، مشيراً إلى "ضرورة استثمار تطور العلاقات بين البلدين الصديقين للنهوض بالعلاقات الاقتصادية والارتقاء بها إلى المستويات التي تلبى طموح أصحاب الأعمال في الجانبين خصوصا في ظل وجود الإمكانيات المتاحة". بدوره ثمن ديميتريف الجهود المشتركة للجانبين لزيادة وتعزيز حجم

11.7 مليار ريال الفائض التجاري القطري في أكتوبر



وانخفضت قيمة الواردات السلعية خلال شهر أكتوبر عام 2019، لتصل إلى نحو 8.4 مليار ريال بانخفاض نسبته 14.7% مقارنة بشهر أكتوبر عام 2018، وارتفعت بنسبة 11,7% مقارنة بشهر سبتمبر عام 2019. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية صدارة دول المنشأ بالنسبة لواردات دولة قطر خلال شهر أكتوبر عام 2019 بقيمة 1.1 مليار ريال تقريباً وبنسبة 13.5% من إجمالي قيمة الواردات السلعية، ثم الصين بقيمة 1.1 مليار ريال أي ما نسبته 12.6%، تليها ألمانيا بقيمة 0.8 مليار ريال قطري أي ما نسبته 9.0 في المئة.

المصدر (جريدة الراية القطرية، بتصرف)

حقق الميزان التجاري السلعي لدولة قطر خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي فائضاً مقداره 11.7 مليار ريال، مسجلاً بذلك انخفاضاً 7.3 مليار ريال أي ما نسبته 38.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق 2018، وانخفاضاً مقداره 1.2 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 9.1% مقارنةً مع شهر سبتمبر (أيلول) 2019.

ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، بلغت قيمة إجمالي الصادرات القطرية (الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير) حوالي 20.0 مليار ريال أي بانخفاض نسبته 30.3 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018 المنصرم، وبانخفاض نسبته 1.4 في المئة مقارنة بالشهر السابق له.

Volume Analysis

